الأمم المتحدة

DP/2015/1

Distr.: General
17 October 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥
٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤
(٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٣
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ثانيا – بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٣
ثالثا – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩
رابعا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ١١
رابع عشر – تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ١٢
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
سادسا – بيان المديرة التنفيذية والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣
خامسا – تحديث سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩
ثامنا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٢٠
سابعا – المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة ٢٠
تاسعا – تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات ٢١
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

14-63568X (A) 101114 211114

الرجاء إعادة استعمال الورق

عاشرا – البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة ٢٣
الجزء المشترك
حادي عشر – المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة ٢٧
ثاني عشر – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٩
ثالث عشر – الزيارات الميدانية ٣٢
خامس عشر – مسائل أخرى ٣٢

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقدت الدورة السنوية الثانية لعام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢ – وأقر المجلس جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/L.3)، كما اعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ (DP/2014/18). واعتمد مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2014/CRP.2) وخطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥.

٣ – وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ في الوثيقة DP/2015/2 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي Executive Board website.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته المقبلة في عام ٢٠١٥:

الدورة العادية الأولى:	من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
الدورة السنوية:	من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية:	من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥ – تناولت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي Executive Board website) أربعة مواضيع رئيسية وهي: تصدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأزمات الدولية المتزامنة، بما في ذلك انتشار وباء الإيبولا في غرب أفريقيا؛ وما يقدمه من دعم لعمليات التنمية العالمية الرئيسية؛ والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والهيكلة التنظيمية؛ والموارد المالية للمنظمة وأهمية الشفافية والمساءلة. واستهلت بيانها بشريط فيديو يوضح أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم صناعة صيد أسماك التونة في جنوب المحيط الهادئ، مع التركيز على التحديات التي تواجه الاستدامة، وسُبُل العيش.

٦ - وشددت المديرة على أن الأثر المدمر للأزمات والنزاعات على مكاسب التنمية يقتضي اهتماما شديدا من جانب المجتمع الدولي. وأضافت قائلة إن البرنامج الإنمائي يشارك مشاركة كاملة في التصدي للأزمات المتزامنة بما يتماشى مع ولايته، المتمثلة في دعم الانتعاش المبكِّر وبناء القدرة على التكيُّف. وتكلمت عن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق في مساعدة المجتمعات المحلية المستهدفة والضعيفة. وتناولت الأعمال التي يقوم بها البرنامج في ما يتعلق بسُبُل العيش وبناء القدرة على التكيُّف في مواجهة التزاع في الجمهورية العربية السورية، وقيام البرنامج بتقييم الدمار وبالتخطيط من أجل الإنعاش في غزة، ودعم ومراقبة الانتخابات في أفغانستان. وسلطت الضوء على البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي لإضفاء الاستقرار على الحوكمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن العمل على انتعاشها المبكِّر؛ وبناء السلام وأعمال المصالحة في جنوب السودان. وأضافت قائلة إنه في ما يتعلق بتفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، يشارك البرنامج بنشاط البلدان المتأثرة ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع لتنسيق الدعم وتوفيره توطئة للاستجابة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٧ - وشددت على أن من الضروري لنجاح التصدي لتلك الأزمات والتحديات الأوسع نطاقا، والتي تتمثل في الفقر، وتغيُّر المناخ، والتدهور البيئي أن يوافق، المجتمع الدولي على خطة تنمية عالمية طموحة. وأردفت قائلة إن الدعم الذي يقدمه البرنامج لعمليات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن التعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية، يشمل مساعدة البلدان على إعداد خطط عمل للتعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية، تيسِّر الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف إنمائية مستدامة في المستقبل. وأبرزت الدور القيادي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية التنسيق في الأمم المتحدة، والتزامه بالعمل مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين نظام المنسق المقيم وجعل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظومة مناسبين لأغراض عالم ما بعد عام ٢٠١٥. ولفتت الانتباه إلى الأعمال التي يقوم بها البرنامج بشأن التغيُّر المناخي، وأبرزت دوره النشط في تنظيم المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومشاركته في هذا المؤتمر. كما يشارك البرنامج بنشاط أيضا في دعم مؤتمر القمة المعني بالمناخ عام ٢٠١٤، الذي دعا إلى عقده الأمين العام.

٨ - وأردفت قائلة إن البرنامج صمم خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بما يكفل تمكنه من مواجهة تلك التحديات بنجاح وبرمجة الاحتياجات القطرية حاليا وفي ما بعد عام ٢٠١٥. وتتماشى الخطة مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج والمنظمات الإقليمية، وتتسق مواضيعها الرئيسية مع خطة التنمية العالمية الناشئة. وتعتمد المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية ومكتب السياسات ودعم البرامج بالكامل التركيز على جودة البرامج

والنتائج. وتجري مواءمة البرنامج بسرعة، وفي المواعيد المقررة، حيث أتمت جميع المناطق الخمس وما يقرب من ٦٠ مكتبا قطريا المرحلة الأولى، ومن المتوقع اكتمال ذلك تماما بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٥.

٩ - وأطلعت المديرة المجلس على التغيير التنظيمي. وأضافت قائلة إن البرنامج الإنمائي قد بدأ في إعادة مواءمة الموظفين مع الهياكل الجديدة، ويركز على تعزيز المجالات الضعيفة، كما يعزز في الوقت ذاته الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المعارف، وضمان جودة البرامج. واستكمل البرنامج الجولة الأولى لمعرض فرص العمل وأبلغ نسبة كبيرة من الموظفين بأدوارهم الجديدة. ومن المتوقع أن تكون الهياكل الجديدة جاهزة في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وأن يعمل الموظفون بصورة كاملة في نهاية عام ٢٠١٥. ويلتزم البرنامج بتنفيذ العملية على وجه السرعة، دون إخلال بالنزاهة. وعندما تكتمل العملية، ستكون كل الخدمات في مجال السياسات متوائمة بصورة عملية في مكتب السياسات ودعم البرامج الجديد، وستكون الخدمات الاستشارية متوائمة بشكل أفضل مع احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، وسيكون حجم المقار أصغر. وأكدت للمجلس، في معرض إقرارها بالصعوبات التي يواجهها الموظفون، أن التغييرات وأساليب العمل الجديدة، ستؤدي إلى زيادة العمليات المبسطة وتعزيز الكفاءة.

١٠ - وقدمت المديرة أيضا الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١٣ (DP/2014/20 ومرفقاته) فضلا عن معلومات تفصيلية تتصل بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٣ (DP/2014/20/Add.1). وفي عام ٢٠١٣ حصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رأي غير مشفوع بتحفظ، يمثل حصيلة عقد تقريبا من آراء مراجعي الحسابات غير المشفوعة بتحفظ. وسيستفيد البرنامج من ذلك الإنجاز بزيادة تحسين إطار التنفيذ الوطني عن طريق إدارة التنفيذ القائم على المخاطر بمزيد من الإحكام. وفي عام٢٠١٣، تلقى البرنامج الإنمائي مساهمات مجموعها ٤,٨٣ بليون دولار، وبلغ إجمالي النفقات ٥,٢٥ بليون دولار. وبلغت الموارد العادية ٨٩٥,٧ مليون دولار أي بزيادة تبلغ ٥,٩ في المائة عن عام ٢٠١٢، واتسعت قاعدة المنظمة من المانحين بانضمام ستة أعضاء آخرين ليصل العدد إلى ٥٦ عضوا. وبلغت المساهمات الأخرى (غير الأساسية) ٣,٩٣ بليون دولار في عام ٢٠١٣، بزيادة تبلغ ٣٠ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج. وبلغ الرصيد في عام ٢٠١٣ من الموارد غير المنفقة ٤,٣٧ بليون دولار، أي بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك جزئيا إلى تسويات الفترة السابقة التي أجريت امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويولي البرنامج أهمية كبيرة للشفافية والمساءلة، كما يتبين من قيامه بنشر معلومات مستفيضة على موقعه على

شبكة الإنترنت open.undp.org؛ ومن خلال عمله كعضو مؤسس وشريك في استضافة المبادرة الدولية لشفافية المعونة؛ وبكشفه العلني لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

١١ - وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بتفاعل المديرة مع الدول الأعضاء وبقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشاد أعضاء المجلس بالبرنامج الإنمائي لتواجده على الساحة العالمية في وقت يتسم بشدة التقلبات. وأشار بعض الوفود في معرض توجيه الاهتمام إلى الأثر المدمر للنزاعات والأزمات الناشئة على التنمية البشرية، إلى الدور القيادي الحيوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الانتقال من الإغاثة إلى التنمية ودوره التنسيقي في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويؤدي التركيز على المؤسسات الشاملة للجميع، والقدرة على التكيُّف إلى وضع المنظمة في مركز قوي لتقديم إسهام له قيمته، ولا سيما في البيئات المتأثرة بالأزمات والمتسمة بالهشاشة. وشجعت الوفود البرنامج على مواصلة جعل المشاركة الشاملة والقدرة على التكيُّف أولوية استراتيجية عليا، وبناء قدراته في هذين المجالين.

١٢ - وأكدت الوفود الدور الفريد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بالحد من الفقر، والمساعدة على التعجيل بالتقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية، والدفع بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الأمام. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم الكبير لمدخلات البرنامج ومشورته أثناء مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتولي الوفود أهمية كبيرة للأعمال المستمرة التي تقوم بها المنظمة لدعم مشاورات الدول الأعضاء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأعربت الوفود عن تطلعها إلى الدعم المستمر والقوي من جانب المنظمة طوال السنة المقبلة في الوقت الذي تعمل فيه الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن خطة تحقيق التحول للقضاء على الفقر ولجعل التنمية المستدامة مسعاها المشترك.

١٣ - وشددت مجموعة من الوفود على أن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧، يأذنان للمنظمة بإيلاء أولوية عليا للقضاء على الفقر كهدف أسمى. وعلاوة على ذلك، تشجع هذه المجموعة من الوفود البرنامج الإنمائي على إيلاء أولوية عليا لتنفيذ المشاريع المتصلة بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب، وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأشارت تلك المجموعة إلى قرار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب ١/١٨، ودعت البرنامج الإنمائي إلى زيادة دعمه البشري والمالي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب.

١٤ - وفي ما يتعلق بالبرنامج العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أكد عدد من الوفود أن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة

عالمية وتحولية أكثر طموحا استنادا إلى الأهداف الإنمائية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يؤدي إلى مواءمة أنشطة البرنامج مع الإطار الجديد. وترى تلك الوفود في استعراض منتصف المدة عام ٢٠١٥ للخطة الاستراتيجية وإطار النتائج فرصة مثالية لصقل تلك المواءمة. وشددت تلك الوفود على أن الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، بما فيها البرنامج العالمي، يجب أن تكون بناء على الطلب، وأن تضع في الاعتبار تماما احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وأهدافها، وأن تتمكن من التكيف مع الظروف الإقليمية والمحلية. وشددت تلك الوفود على أهمية التواجد العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرامج، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل.

١٥ - وفي ما يتعلق بالاستعراض الهيكلي، أعربت الوفود عن تقديرها لمشاركة مديرة البرنامج مع المجلس ولزيادة الشفافية. وأعربوا عن الحرص على معرفة الطريقة التي ستؤثر بها التغييرات في التنفيذ، وكيف ستعزز قدرة البرنامج الإنمائي على نشر الدعم المناسب للغرض في البيئات المتأثرة بالأزمات والبيئات الهشة. وأقرت الوفود بأن عملية التغير الهيكلي ليست يسيرة، وشجعت المنظمة على إبقاء المجلس على علم.

١٦ - وأعربت مجموعة من الوفود عن القلق بشأن أثر الاستعراض الهيكلي على موظفي البلد النامي. وأشارت تلك الوفود إلى أنه عندما تفضل المنظمة الإنمائية أن تتجاهل بصورة انتقائية تمثيل بلد نام لا يرسل هذا الإشارة الصحيحة للبلدان النامية التي ترى أن البرنامج الإنمائي منظمة تقوم على المساواة، وشفافة. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن تطلعها إلى زيادة تعزيز الشفافية، والمساءلة والإدارة الرشيدة لمنظومة الأمم المتحدة. وشددت في معرض الإشارة إلى قرار الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات ٢٢٦/٦٧، على أهمية هياكل الإدارة الشاملة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وأشارت الوفود إلى أنها ينبغي أن تعكس التمثيل الإقليمي المنصف.

١٧ - ورحب أعضاء المجلس بالتقدم بشأن الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وشجعوا البرنامج على التعجيل بتنفيذ الإطار وأعربوا عن تطلعهم إلى زيادة التحليل على القدرة والأداء في الميدان ونتائج البرنامج. ودعا بعض الوفود إلى تضمين التقارير المقبلة الموارد الموجهة إلى التعاون في ما بين بلدان الجنوب في سياق الاتفاقات الثلاثية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشادت الوفود عموما بالبرنامج الإنمائي على التقرير السنوي الممتاز بشأن الحالة المالية، والذي أوضح كيف سلطت البيانات، والمعلومات والتحليل، الضوء على عمل المنظمة. وشددت تلك الوفود على أهمية التقييم وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز ثقافة التقييم في سائر المنظمة. وأعربت عن تطلعها إلى عملية استعراض لسياسة التقييم،

وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع منهجيات لتتبع النتائج ومساهمته فيها. وشددت تلك الوفود على أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حامل اللواء لنصرة الأعمال القائمة على الأدلة. وفي معرض تشديد أعضاء المجلس على الأهمية الرئيسية للشفافية، والتوجه إلى تحقيق النتائج والكفاءة، رحبوا بالجهود التي يبذلها البرنامج لإعداد منبر على شبكة الإنترنت لتيسير وصول الجمهور إليه، لتتبع النتائج والموارد، وأكدت تلك الوفود من جديد الحاجة إلى إدارة المخاطر بصورة أفضل.

١٨ - وردا على ذلك، أعربت مديرة البرنامج عن شكرها للوفود لدعمهم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وللإطار المتكامل. وقالت إن البرنامج الإنمائي سيستخدم استعراض منتصف المدة لصقل الخطة والإطار، وفقا للأولويات الوطنية، بغرض القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. ويشجع البرنامج مكاتبه القطرية على تعزيز استخدام الأدلة، والتماس الفرص للمشاركة في المجالات الناشئة، وتعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وأضافت قائلة إن البرنامج سعى لدى إعداد الخطة الاستراتيجية إلى جعل المنظمة تفي بالغرض، لتنفيذ التعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على حد سواء. وبالمثل، فلإدراج البرنامج العالمي في الخطة الاستراتيجية، سعى البرنامج الإنمائي إلى مواءمته مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بشكل قوي على التعاون في ما بين بلدان الجنوب، وإلى مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج، على مواءمة استراتيجيات برامجها الوطنية مع الأهداف الإنمائية المستدامة. ويرتبط عمل البرنامج الإنمائي في البلدان التي توجد بها أزمات ونزاعات ارتباطا وثيقا بمفهوم الكتلة الحرجة، الذي يمكن أن يعطي للبرنامج الإنمائي القدرة على الاستجابة عند الحاجة. ويولي البرنامج أهمية كبيرة أيضا لوجوده المادي على الصعيد العالمي في البلدان المستفيدة من البرامج، بما فيها البلدان المتوسط الدخل.

١٩ - وشددت مديرة البرنامج على أنه بالرغم من صعوبة التغييرات التنظيمية، سيتبين أن لها قيمتها عند اكتمالها. وتراعي إدارة البرنامج الإنمائي التمثيل الجغرافي للموظفين أثناء عملية الاختيار، وستُطلع المجلس بانتظام على آخر المستجدات. وفي ما يتعلق بمسألة هيكل إدارة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مدى أطول، تعي الصناديق والبرامج تماما مسألة تلبية الغرض وتشارك في المناقشات مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بما يكفل الاتساق التام مع الحوار التفاعلي الذي سيجري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وسيسترشد به تقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

٢٠ - ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة تنفيذ لتوضيح التقدم الذي يحققه البرنامج الإنمائي بصورة منتظمة، في ضوء الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر البرنامج الإنمائي إلى التعاون في ما بين بلدان الجنوب نظرة جدية وسيواصل تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، فضلا عن نهجه البرنامجي المتعلق بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب. ويعمل البرنامج الإنمائي بشكل دؤوب على تنفيذ التوصيات الواردة في المقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى فضلا عن توصيات الأمين العام.

٢١ - وشددت المديرة على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بإجراء عمليات تقييم دقيقة للأعمال التي يضطلع بها بالتعاون مع نظرائه الوطنيين. وسيستعرض البرنامج الإنمائي سياساته التقييمية بغرض تعزيزها، بالتشاور مع المجلس ومع مكتب التقييم المستقل، وسيشمل ذلك ترسيخ إرساء ضمان الجودة لإجراء تقييمات لامركزية. وسينشر البرنامج الإنمائي تقييماته، بالصيغة التي تقدم بها، عقب إجراء مناقشات بين جهات التقييم والإدارة.

٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠١٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

ثالثا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٣ - عرضت المديرة حالة تمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٤ وما بعده (DP/2014/21) كجزء من بيانها الافتتاحي. وأشارت إلى أن من المتوقع أن تبلغ المساهمات في الموارد العادية للبرنامج عام ٢٠١٤ ما مقداره ٨٥٠ مليون دولار، رهنا بتقلبات سعر الصرف، ويشمل هذا مدفوعات مدرجة في ميزانية عام ٢٠١٣، لكنها وردت في عام ٢٠١٤. ويمثل ذلك نسبة ٤٩ في المائة من الميزانية المتكاملة المستهدفة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تبلغ ١,٧٥ بليون دولار. وشجعت أعضاء المجلس الذين لم يسددوا اشتراكاتهم بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٢٤ - وشددت المديرة على أن الموارد العادية (الأساسية) تعد من صميم قدرة المنظمة على تحقيق النتائج وستظل كذلك. وأضافت قائلة إن الموارد العادية تُمول خبرة المنظمة وإدارتها المؤسسية ونظم الرقابة. وهي تساعد على بناء شبكات المكاتب القطرية وتوجيه الدعم إلى الفئات الأكثر فقرا والأشد ضعفا، كما أنها عنصر بالغ الأهمية من عناصر الفعالية

والاتساق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقوده وينسقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ما يتعلق بالموارد الأخرى (غير الأساسية)، والمخصصة بشكل أكثر مرونة، تمكن البرنامج الإنمائي من مواءمتها مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج ونتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويتناول الجزء الرابع عشر من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات مسألة المبالغ الأساسية وغير الأساسية بالنسبة لمفهوم الكتلة الحرجة.

٢٥ - وتوجَّه أعضاء المجلس بالشكر إلى المديرة من أجل النهج التشاوري الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وهو مهم بصفة خاصة في ضوء القرار المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات ٢٢٦/٦٧ والذي جعل تمويل الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل في صميم جدول أعمال المجلس. ووافقوا على ضرورة أن تظل الموارد الأساسية الركيزة الرئيسية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كشرط أساسي لقدرته على أن يكون منظمة استراتيجية، ومستجيبة، وقابلة للتنبؤ في ما يتعلق بتحقيق النتائج. ووافقوا بالكامل على تركيز المنظمة على تعبئة المزيد من الموارد، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وشجعوها على جذب المزيد من الموارد من القطاع الخاص من أجل تنويع قاعدة الموارد العامة.

٢٦ - وأعربوا عن الارتياح لملاحظة تزايد عدد البلدان، بما فيها البلدان المستفيدة من البرامج، التي تقدم مساهمات إلى الميزانية العادية، لكنهم أعربوا عن قلقهم المستمر من استمرار الاختلال بين التمويل العادي (الأساسي) والتمويل الآخر (غير الأساسي). وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على استكشاف سُبُل لجعل الموارد غير الأساسية أكثر مرونة وأكثر قابلية للتنبؤ، مع ضمان مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية والأولويات الوطنية. وأعربوا عن تطلعهم لتكرار الحوار المنظم، سنويا، للتأكد من وفاء المجلس بدوره الرقابي بشأن تمويل أولويات البرنامج الإنمائي. وطلب عدد من الوفود إلى البرنامج الإنمائي وضع خطة لتعبئة الموارد من أجل تمويل الإطار المتكامل للنتائج والموارد. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعرض في الخطة إجراءات محددة لزيادة الموارد الأساسية واقتراحات ملموسة بشأن الحوافز، والآليات، وطرائق التمويل، لزيادة الأموال غير الأساسية الأقل تقييدا/تخصيصا والمتسقة مع نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٧ - وردا على ذلك أعربت المديرة عن ترحيبها بتأكيد أعضاء المجلس على ضرورة أن تظل الموارد الأساسية بمثابة الركيزة الرئيسية لتمويل البرنامج، وأعربت في الوقت ذاته عن موافقتها على ضرورة المشاركة في الحوار المنظم المتكرر بشأن التمويل غير الأساسي وغير المخصص. وأضافت قائلة إن جزءا من الحوار المنظم سيتمثل في التركيز على اتخاذ إجراءات

محددة لزيادة الموارد الأساسية للمنظمة. وقالت إن البرنامج الإنمائي مستعد لمناقشة حوافز لجذب مزيد من الموارد الأساسية فضلا عن الموارد غير الأساسية وغير المخصصة.

٢٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٢٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

رابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٩ - عرض الممثل الدائم لأفغانستان بالتفصيل وثيقة البرنامج القطري لأفغانستان. وعرض المديرون الإقليميون للمكاتب الإقليمية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من منظوراتهم الإقليمية، بمزيد من التفصيل، وثائق البرامج القطرية المتعلقة بأفغانستان، وتيمور - ليشتي، والبوسنة والهرسك، وإكوادور، وباراغواي، على التوالي. وعرض نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، بقدر من التفصيل وثيقة البرنامج القطري المتعلقة بسيراليون، فضلا عن التمديد الاستثنائي الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لغينيا - بيساو.

٣٠ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لمقرره ٢٠١٤/٧ وثائق البرامج القطرية التالية: أفغانستان (DP/DCP/AFG/3)، البوسنة والهرسك (DP/DCP/BIH/3)، إكوادور (DP/DCP/ECU/2)، باراغواي (DP/DCP/PRY/2)، تيمور - ليشتي (DP/DCP/TLS/2)، وسيراليون (DP/DCP/SLE/3).

٣١ - ووفقا لمقرر المجلس التنفيذي ٢٠٠٦/٣٦ وافق، على الوثائق النهائية للبرامج القطرية التالية، التي جرى استعراضها أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٤ وهي: أنغولا، وجزر القمر، والكويت، وتونس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٣٢ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثالث لمدة عام واحد للبرنامج القطري لغينيا - بيساو (DP/2014/22).

٣٣ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الرابع لمدة عام واحد للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية على أساس استثنائي (DP/2014/22/Add.1).

٣٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول للبرنامج القطري للعراق لمدة سنة واحدة (DP/2014/22/Add.1).

رابع عشر – تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات

٣٥ – قدمت مديرة البرنامج كجزء من بيانها الافتتاحي، ورقة بشأن بلوغ الكتلة الحرجة لنجاح التنمية، التي تتناول على وجه الخصوص مفهوم الكتلة الحرجة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. ويقترح البرنامج الإنمائي في الورقة التي تستكشف مفهوم الكتلة الحرجة، أن يقر المجلس رسميا بحاجة المنظمة إلى مستوى معين من الموارد – كتلة حرجة – تقدم من موارد غير مخصصة، ومن خلال قنوات غير مخصصة نسبيا. وتلزم الكتلة الحرجة لتمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المبينة في إطار النتائج والموارد المتكاملة والمرتبطة بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٣٦ – وأشارت المديرة إلى أن مستوى الكتلة الحرجة اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يتراوح بين ١١,٩ بلايين دولار إلى ١٣,١ بليون دولار. ومع التسليم بأن تقدير الكتلة الحرجة يتجاوز المستوى الحالي من الموارد العادية (الأساسية للمنظمة)، يلتزم البرنامج الإنمائي ملتزم بتحسين إدارته والإبلاغ بشأن التمويل لإقناع الشركاء بضرورته. ويلتمس البرنامج الإنمائي موافقة المجلس على المفهوم العام للكتلة الحرجة ويقترح أن تواصل المنظمة وضع طرائق جديدة للتمويل، بينما يستمر حوارها المنظم مع الدول الأعضاء، ليتسنى لها في نهاية المطاف، بلوغ المستوى المقترح لتمويل الكتلة الحرجة.

٣٧ – ووافقت الوفود بصورة شاملة في المجلس على أن مستويات التمويل الأساسي الكافية بالغة الأهمية من أجل الاستدامة المالية الطويلة الأجل في مؤسسات الأمم المتحدة. ورحبت تلك الوفود بالمناقشة المتعلقة بالكتلة الحرجة، وأعربت عن تقديرها للجهود المشتركة التي تضطلع بها المؤسسات لتحديد عدد من المبادئ الأساسية لتوجيه استراتيجيات تمويل وتنفيذ الكتلة الحرجة. كما أعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لترجمة دعوة الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لتعزيز التمويل العام وتحسين القابلية للتنبؤ وجودة الموارد إلى إجراءات محددة. وأشارت مجموعة من الوفود، بالرغم من ذلك، إلى أنه ينبغي ألا تؤدي التغييرات المؤسسية والبرنامجية الناجمة عن القرارات المتعلقة بالكتلة الحرجة إلى الإضرار بأنشطة البرمجة في البلدان النامية.

٣٨ – والتمس العديد من الوفود، المتعاطفين مع فكرة الكتلة الحرجة، إيضاحا بشأن الافتراضات الأساسية لحساب تقديرات الميزانية المستهدفة البالغة من ١١,٩ بلايين دولار إلى ١٣,١ بليون دولار للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأعربوا عن رغبتهم في أن يعرفوا الطريقة التي يمكن بها استيعاب مساهماتهم في صناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم

المتحدة ضمن مفهوم الكتلة الحرجة المعززة. وقالوا إنهم يفهمون أن احتياجات الكتلة الحرجة المعززة يمكن أن تتطور على مدى الزمن ويتطلعون إلى مناقشة هذا التطور كجزء من الحوار المنظم المتكرر، وفضلوا أن يكون ذلك أثناء الاستعراضات السنوية للحالة المالية. ولتحفيز المساهمات الأساسية، أوصت بعض الوفود بأن يسلط البرنامج الإنمائي الضوء على النتائج التي تحققت بواسطة الموارد الأساسية والاعتراف بالمساهمات من تلك الموارد. وشجعت تلك الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة التشاور مع الدول الأعضاء لإعداد آليات وحوافز لنُهُج تمويل مرنة، وقابلة للتنبؤ، وأقل تخصيصا. وشددت مجموعة من الوفود على أن تقاسم الحكومات للتكاليف، وإن يكن مخصصا، فإنه يعزز الملكية الوطنية ويُسهم في إنجازات البلدان المستفيدة من البرامج، وينبغي أخذه في الاعتبار عند النظر في آليات لتحفيز التمويل غير الأساسي الأقل تخصيصا. وحثّت تلك الوفود البرنامج الإنمائي على مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في تقاسم أفضل ممارسات التمويل.

٣٩ - وردا على ذلك، رحبت المديرة بالدعم الذي قدمه أعضاء المجلس لكل من مفهوم الكتلة الحرجة والاقتراح بالمشاركة في الحوار المنظم المتكرر بشأن مسألة التمويل إجمالا. وفي ما يتعلق بالطريقة التي توصل بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى القيم الدولارية المنسوبة إلى مفهوم الكتلة الحرجة المعززة، ذكرت مديرة البرنامج أن المنظمة وضعت تقديرها استنادا إلى أدلة سابقة تشير إلى أن التمويل الأكثر مرونة يؤدي إلى نتائج أفضل، وهو بالغ الأهمية في المراحل المبكرة من إعداد البرنامج. وبالرغم من ذلك، فنظرا لعدم وجود 'رقم سحري'، آثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم طائفة من التقديرات بشأن الكتلة الحرجة.

٤٠ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٢٤ بشأن الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا - بيان المديرة التنفيذية والالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

٤١ - في الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأوضح فيها أن عام ٢٠١٤ يواكب الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي

للسكان والتنمية، لفت الانتباه إلى بعض إنجازات الصندوق المهمة مثل الأعداد غير المسبوقة للفتيات في المدارس إلى الانخفاض الكبير في عدد الإناث اللاتي يمتن أثناء الولادة، ومن الأعداد المتزايدة للسكان الذين يمكنهم ممارسة حقوقهم الإنجابية إلى انخفاض معدلات الخصوبة على الصعيد العالمي. وأكد أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وضع أسس الأهداف الإنمائية للألفية وجعل السكان في صميم التنمية. وبالرغم من ذلك، لا تزال أوجه عدم المساواة تترك كثيرين جدا متخلفين عن الركب ولا يزال التمييز مستمرا كأحد الويلات التي تعاني منها حقوق الإنسان والحقوق الإنجابية. وقد أدت الدراسات المعاصرة التي أظهرت أن التنمية لا يمكنها أن تنجح إلا إذا استندت إلى حقوق الإنسان، إلى تعزيز أُسس برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو أساس أعمال الصندوق، وأرست حقوق الإنسان كحجر زاوية ضروري لأهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إنه يتطلع إلى قيام الدول الأعضاء بتعزيز تلك الرسالة أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

٤٢ - وتوجه المدير التنفيذي بالشكر إلى المجلس لدعمه الثابت لإعادة تعيينه، وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، بينما يعمل في إطار الخطة الاستراتيجية التي حددها قبل أربع سنوات، أصبح أكثر كفاءة وفعالية وقابلية للمساءلة وأفضل تركيزا بشأن ما يلزم تحقيقه من حيث الهدف المحدد. وأردف قائلا إن صندوق الأمم المتحدة للسكان أحرز تقدما كبيرا باستثماره في تحقيق البرامج وقدرات الموظفين على حد سواء. وقد ساعدت استراتيجية الموارد البشرية الجديدة على بناء قوة عمل على مستوى عالمي وتوفير الرعاية لقيادة ملهمة. وتتواءم البرامج القطرية تماما مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما تلائم أولويات التنمية المحلية، ويدعمها تخطيط ورصد معززين للبرامج والنتائج. وعلى نفس المنوال، عزز الصندوق مهمته التقييمية بفضل اعتماد سياسة تقييم منقحة وإنشاء مكتب التقييم المستقل.

٤٣ - وانتقل المدير التنفيذي إلى إنجاز البرامج، فأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد انضم إلى شركائه في الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لوضع خارطة طريق للإسراع بالتقدم حتى نهاية عام ٢٠١٥ في ما يتعلق بالهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوفيات النفاسية والصحة الإنجابية. وشملت هذه الأنشطة زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة، بغرض الوصول إلى الشباب، والمراهقات، والفئات المهمشة والمحرومة والناقصة الخدمات، بما في ذلك النساء والفتيات في بيئات الأزمات واللاتي تتعرضن للعنف القائم على نوع الجنس ولتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

٤٤ - ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان بقوة في المجال الإنساني، حيث يوفر سلعا وخدمات منقذة للحياة للنساء والفتيات في بيئات كثيرا ما تكون خطرة للغاية. وفي ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، زاد الصندوق من تنفيذه للبرامج المنقذة للحياة بنسبة ٥٠ في المائة، واستجاب لعدد غير مسبوق من الأزمات المتزامنة الواسعة النطاق في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان. وهو يقوم بالعمل في بلدان تكافح لمواجهة تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا لضمان تيسير الوصول إلى رعاية الصحة الجنسية ورعاية الصحة الإنجابية، ولمنع زيادة انتشار المرض. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان لضمان مراعاة احتياجات الصحة الخاصة بالمرأة والصحة الإنجابية للمرأة في التخطيط الإنساني. ونظرا لأن الصندوق ملتزم بتحسين آليات استجابته الإنسانية وقدراته، يناشد المدير التنفيذي الجهات المانحة النظر في تقديم تبرعات متعددة السنوات.

٤٥ - ويعتمد نجاح الصندوق اعتمادا كبيرا على قدرته على استخلاص البيانات واستخدامها لفهم ديناميات السكان، والتي بدونها لا تتمكن البلدان المستفيدة من البرامج من تلبية احتياجات شعوبها. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة البلدان على بناء قدراتها وعلى توليد واستخدام بيانات سكانية لتوجيه صنَّاع السياسات الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع تعزيز شراكاته للنهوض بإجراءات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن الشراكات بالغة الأهمية، بالنسبة لكل من التنفيذ الذي يقوم به المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والأعمال غير المنجزة للأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن نموذج الأعمال التجارية للصندوق. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمشاركة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة على الصُعُد العالمية والإقليمية والقطرية، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية. كما يلتزم الصندوق بمبدأ 'توحيد الأداء' وبمواءمة نُظُمه لزيادة التنسيق مع الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي يعمل فيه الصندوق بصورة وثيقة مع المجلس، سيواصل المضي قُدُما بالعمل الجماعي تجاه الأهداف الإنمائية المستدامة تحت مظلة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤٦ - وأشار المدير التنفيذي في ختام كلمته إلى أن الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تواكب لحظة فريدة ينطلق منها إلى الأمام تنفيذ برنامج العمل بعد عام ٢٠١٤ كما تتقدم خطة التنمية المستدامة. ولئن كان الشركاء الدوليون في مجال التنمية قد تعلموا الكثير منذ أن اعتمد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الخطة عام ١٩٩٤، إلا أن أهم الدروس المستفادة هي أن التقدم الذي يُقصي نصف سكان العالم ليس بتقدم؛ وأن النمو غير المنصف غير مستدام؛ وأن التنمية بدون حقوق الإنسان مستحيلة. وتوجه بالشكر إلى المجلس على دعمه القوي المستمر وأكد مجددا التزام الصندوق بتمكين السكان من بناء عالم مستدام للسلام والعدالة والمساواة.

٤٧ - وهنأ أعضاء المجلس المدير التنفيذي على إعادة تعيينه وأشادوا بقيادته. وشددوا على أن أعمال الصندوق جوهرية لتحقيق مكاسب التنمية ولا يمكن أن تنجح إلا من خلال تمكين المرأة والفتاة والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وقالوا إن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تُسلم بهذا الأمر الضروري، وهو التركيز على تيسير الوصول إلى الصحة الجنسية والصحة والحقوق الإنجابية، واحتياجات النساء والشباب، على الصعيد العالمي. وأشادوا بأعمال الصندوق من أجل وضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والزواج القسري المبكر، ولا سيما للأطفال. وأشاروا إلى ضرورة التعجيل بالتقدم في ما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستخدامه لضمان وجود خطة تنمية طموحة وتحويلية لما بعد عام ٢٠١٥ بما يعكس قضايا السكان. وأشادوا بصندوق الأمم المتحدة للسكان على دوره في قيادة عملية الاستعراض التابعة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن أعماله بشأن التقرير المفهرس للأمين العام، الذي أكد الدعم الواسع النطاق من جانب الدول الأعضاء لبرنامج عمل القاهرة. وشددوا على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شريك بالغ الأهمية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، وحثوا الدول الأعضاء على تجديد التزامها بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤٨ - وأيّدت الوفود بقوة الأعمال الإنسانية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وأشادوا به لجهوده على الصعيد العالمي، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، والجمهورية العربية السورية، وغرب أفريقيا، من أجل إيصال سلع الصحة الإنجابية، والمشورة النفسية الاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الحيوية لبعض أكثر النساء والفتيات ضعفا في العالم. وأعربوا عن اهتمامهم بأعمال الصندوق لمنع العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية. وأيّد العديد من الوفود بقوة زيادة تمويل الصندوق لأغراض التأهب للكوارث في البلدان المعرضة للخطر الشديد، فضلا عن إدراج البرمجة الإنسانية في جميع المستويات، وشجعوا الصندوق على تعيين الموظفين اللازمين لتعزيز استجابة الصندوق الإنسانية.

٤٩ - وسلطت الوفود الضوء على حالات النجاح في السنوات العشرين السابقة، وأكدت أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لتحقيق التنمية المستدامة للجميع من خلال القضاء على أوجه عدم المساواة والمظالم الاجتماعية. وأشادت الوفود بإدراج قضايا السكان في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وإن كانت تفضل لو أن تعزيز الالتزامات الدولية كان أكثر وضوحا، وشددت على أهمية مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء في تلك المناقشة. كما أكدت أهمية وجود صندوق الأمم المتحدة

للسكان في البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، لأغراض الملكية والأولويات الوطنية، وأعربت عن قلقها لأن تغييرات البرمجة على الصعيد القطري قد تؤدي إلى خفض أنشطة البرامج في مناطق معينة.

٥٠ - وأشادت الوفود بالصندوق لالتزامه بالمساءلة، والشفافية، وتحقيق النتائج، ورحبت بجهوده لإنشاء منتدى على شبكة الإنترنت لتتبع النتائج، وشجعت الصندوق على مواصلة التركيز على تحسين إدارة المخاطر. وأعربت عن الأمل في أن يؤدي إطار المبادرات العالمية والإقليمية الجديد والتغييرات في عمليات إعداد تقارير الصندوق إلى جعله في مركز أفضل لتحقيق نتائج نوعية. وشجعت الوفود الصندوق على استخدام التقرير السنوي المنقح لتوفير تحليل أفضل بشأن تحقيق النتائج، ومعالجة المخاطر، والتحديات التي تمت مواجهتها والدروس المستفادة. وأعربت الوفود عن ارتياحها للحوار المنتظم من جانب المجلس مع مكتب التقييم المستقل الجديد، مما يُعد بمثابة إشارة واضحة على التزام الصندوق بتعزيز مهمته التقييمية. وإجمالا شدد أعضاء المجلس بقوة على أن التمويل المستقر في المستقبل يعتمد على شراكات بين الوكالات، وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التحاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥١ - وردا على ذلك، أشار المدير التنفيذي إلى أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتصفان من حيث طبيعتهما بزيادة الصبغة العالمية عن خطط التنمية العالمية السابقة. وباعتمادهما، يطلب المجتمع الدولي إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل المزيد، من أجل الوصول إلى المرأة والفتاة أينما وجدتا، مما يتطلب استراتيجية تمويل طموحة بنفس القدر. ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالسعي والدخول في شراكات جديدة لضمان قدرته على الإنجاز، بما يتفق مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني. ونظرا لأنه لا توجد للصندوق سياسة تدرج، سيظل يحتفظ بوجوده الفعلي في البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، ولو أنه سيغير نهجه لمعالجة احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج بصورة أفضل والتركيز بصورة أكبر على الشراكات الجديدة في البلدان. وسيواصل الصندوق إيلاء الأولوية للشباب، والسعي من أجل التعاون مع المجلس للوصول إلى الشباب في كل مكان. وأشار المدير التنفيذي إلى أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يمثل معيارا صوب التقدم إلى الأمام، وأعرب عن الشكر للمجلس لدعمه لإعادة تنشيط مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وناشد الدول الأعضاء أن تكفل أعلى مستوى من التمثيل لها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤، لإعادة تأكيد التزامها السياسي والمالي بالتنفيذ، والتبرع بموارد إضافية إن أمكن.

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٢ - عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة)، التقرير المتعلق بمساهمات الدول الأعضاء وغيرهم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٤ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2014/15).

٥٣ - وأكد أعضاء المجلس أن الموارد الأساسية لا تزال تشكل الركيزة الرئيسية لتمويله، وهي شرط أساسي لكي يظل صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة استراتيجية ومستجيبة وقابلة للتنبؤ في ما يتعلق بتحقيقه للنتائج. ومع ذلك، أعربوا عن القلق لتناقص عدد المساهمين بالموارد الأساسية، كما أعربوا عن ارتياحهم للأعمال التي يقوم بها الصندوق لتوسيع قاعدة موارده بما في ذلك من خلال التبرعات المقدمة من البلاد المتوسطة الدخل، وشجعوا الدول الأعضاء الأخرى التي تكون في مركز يتيح لها زيادة تبرعاتها من الموارد الأساسية، بما في ذلك التبرعات المتعددة السنوات، على القيام بذلك. وأكد عدد من الدول الأعضاء للصندوق أنها ستواصل أو تزيد من تبرعاتها إلى الموارد الأساسية للصندوق في عام ٢٠١٥.

٥٤ - ووافق أعضاء المجلس على ضرورة مراجعة قاعدة الموارد الأخرى (غير الأساسية) لجعلها أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ، وقالوا إنهم يتطلعون إلى المشاركة في حوار منظم سنويا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الطريقة التي يمكن بها تمويل الأولويات التي حددها المجلس وتيسير دوره الرقابي. وشجعوا الصندوق على إعداد حوافز لاجتذاب التمويل من المانحين إلى المساهمات الأساسية، والتي يمكن أن تشمل زيادة الوضوح، والاعتراف وزيادة الشراكات الاستراتيجية مع مقدمي التمويل الأساسي على الصُعُد العالمية والإقليمية والقطرية. ودعوا الصندوق إلى وضع حوافز، وآليات، ونوافذ تمويل لتيسير التحول من التمويل المقيَّد إلى تمويل أكثر مرونة وأقل تخصيصا، ويتسق تماما مع التمويل غير الأساسي. وطلبوا إلى الصندوق أن يضع خطة لتعبئة الموارد تشير إلى الكيفية التي يمكن بها تمويل محصلة خطة النتائج والموارد المتكاملة، بما في ذلك اقتراح بشأن كيفية توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة للموارد الأساسية. وسيوفر الحوار المنظم السنوي منتدى لمناقشة تلك المسائل.

٥٥ - وفيما يتعلق بمسألة المساهمات المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من حيث التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، التمس أحد الوفود توضيحا بشأن المعايير المستخدمة لاختيار البلدان التي تتعرض لمخاطر عالية أثناء فترة الخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، وأشار إلى أن من المهم التفرقة بين الكوارث المترتبة على النزاعات والكوارث الطبيعية.

٥٦ - وردا على السؤال بشأن معايير التمويل المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ حدد مدير شعبة البرامج، بصندوق الأمم المتحدة للسكان مستويات الاستجابة الإنسانية الثلاثة للصندوق والتي تقاس على أساسها 'المخاطر العالية' بدءا من المستوى الأول وهو تعزيز قدرات الاستجابة للبلدان في حالات الطوارئ إلى المستوى الثالث وهو المشاركة في الاستجابة الإنسانية الكاملة.

٥٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٢٥ بشأن الالتزامات بتمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

خامسا - تحديث سياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٨ - عرضت المديرة، مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان، المشروع المنقح لسياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٩ - وأعرب أعضاء المجلس عن التقدير للجهود التي يبذلها الصندوق بما يكفل تغطية سياسة الرقابة المنقحة للمراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات، والتقييمات، والأخلاقيات، والمجالات الأخرى ذات الصلة بالرقابة، تغطية كاملة. وشجع الأعضاء إجراء تحديث منتظم لسياسة الرقابة، على أن تؤخذ في الاعتبار البيئة الدائمة التغيُّر التي يعمل فيها الصندوق وبما يعكس أرفع مستويات الشفافية والأداء في ممارسات الرقابة الدولية. وأعربوا عن ارتياحهم للعملية التشاورية المفتوحة المتبعة، فضلا عن التعديلات الممتازة في مجال السياسات التي اتُخذت، وقالوا إنهم يتطلعون قُدُما إلى وضع اللمسات النهائية على السياسات واعتمادها في مطلع عام ٢٠١٥.

٦٠ - وردا على ذلك، دعت المديرة، مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان الوفود الأخرى إلى تقديم تعليقات خطية في غضون الأسبوعين التاليين لدورة المجلس بما يسمح بالانتهاء من مشروع الوثيقة وترجمتها في الوقت المناسب. وذكرت أن الصندوق سيُدرج جميع تعليقات الوفود في المشروع النهائي للسياسة.

٦١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمشروع المنقح لسياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثامنا – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٢ – عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) ذلك البند.

٦٣ – وعرض الممثل الدائم للبوسنة والهرسك والممثل الدائم لإكوادور وثيقة البرنامج القطري لكل من بلديهما، قبل أن يعرض المديرون الإقليميون لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول العربية، وشرق وجنوب أفريقيا على التوالي، وثائق البرامج القطرية لإكوادور وغواتيمالا وباراغواي ودولة فلسطين، فضلا عن تمديد برنامج بوتسوانا لمدة سنتين لأول مرة.

٦٤ – ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧، على وثائق البرامج القطرية لكل من البوسنة والهرسك (DP/FPA/CPD/BIH/2)، وإكوادور (DP/FPA/CPD/ECU/6)، وغواتيمالا (DP/FPA/CPD/GTM/7)، وباراغواي (DP/FPA/CPD/PRY/7)، ودولة فلسطين (DP/FPA/CPD/PSE/5).

٦٥ – ووافق المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض، وفقا لمقرره ٢٠٠٦/٣٦، على ٧ برامج قطرية نهائية، جرت مناقشتها في الدورة السنوية وهي تتعلق بكل من: أفغانستان، وأنغولا، وجزر القمر، وسيراليون، وتيمور – ليشتي، وتونس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٦٦ – ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج لبوتوسوانا (DP/FPA/2014/13) لمدة سنتين.

سابعا – المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

٦٧ – عرض مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان خطة الموارد المتكاملة المحدثة للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧ (DP/FPA/2014/CRP.4).

٦٨ – وأشادت الوفود بخطة الصندوق لتوجيه حوالي ٨٥ في المائة من مجموع الموارد المتاحة إلى البرامج (مع تخصيص ١٥ في المائة تقريبا لتكاليف الإدارة) طوال فترة ميزانية النتائج والموارد المتكاملة ٢٠١٤–٢٠١٧، والتي كشفت عن جهد ممتاز لتحديد أولويات العمل البرامجي في الميزانية. وأعربت الوفود عن ارتياحها للأعمال التي يقوم بها الصندوق لتوسيع نطاق قاعدة موارده، والتي شملت مساهمات من البلدان المتوسطة الدخل. وأشادت الوفود بالصندوق لقيامه بإنشاء منتدى يسهل وصول الجمهور إليه على شبكة الإنترنت، لتتبع النتائج، وطلبت الوفود المزيد من المعلومات بشأن كيفية أداء هذا المنتدى لعمله. وأعربت الوفود عن شكرها للصندوق لتحديثه للحالة المالية، وللنهج التشاوري المتبع، ولاحظت تلك

الوفود أن التمويل سيظل يشكل التحدي الرئيسي مستقبلا. ويرد بالتفصيل موضوع التزامات التمويل ومفهوم الكتلة الحرجة، الذي أثير في بيانات الوفود، في الفرعين السادس والتاسع على التوالي من هذا التقرير.

٦٩ - وأشار مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، في معرض رده، إلى أن الصندوق أحرز تقدما مهما في ما يتعلق بمبادئ مبادرة شفافية المعونة الدولية، فوفر علنا، للجولة الأولى في عام ٢٠١٣ بيانات مستكملة بشأن الطريقة التي استخدم بها الصندوق موارده الأساسية وغير الأساسية في مشاريع وأماكن مختلفة. وقال إن الصندوق إذ يلتزم بالشفافية والمساءلة، يعمل من خلال مبادرة شفافية المعونة الدولية ليتسنى له في عام ٢٠١٥ أن يوفر علنا استكمالات فصلية منتظمة بشأن أدائه، وإنجازه، وتمويله.

٧٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بخطة الموارد المستكملة المحدثة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2014/CRP.4).

تاسعا - تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات

٧١ - عرض مدير شُعبة العلاقات الداخلية والخارجية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية للصندوق ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2014/CRP.5).

٧٢ - وأعرب أعضاء المجلس مجددا عن أهمية التمويل الكافي والجيد النوعية، كشرط أساسي للاستدامة المالية للجهود الإنمائية الطويلة الأجل التي يضطلع بها الصندوق. ورحبت تلك الوفود بالعملية التشاورية والمناقشات المتعلقة بالتمويل، وبمفهوم الكتلة الحرجة. وأعربت عن التقدير للجهود المشتركة التي يقوم بها الصندوق لتحديد عدد من المبادئ الأساسية لتعريف مفهوم الكتلة الحرجة للموارد ولإعداد استراتيجيات التمويل المستدام. وسلمت تلك الوفود بجدوى المبادئ وأعربت عن تقديرها لمحاولة صقل مفهوم الكتلة الحرجة، في سائر مؤسسات الأمم المتحدة، مع مراعاة الولاية الفريدة لكل منها، وضرورة توضيح النتائج كجزء من جهودها الفردية لتعبئة الموارد.

٧٣ - ورحبت الوفود بالاقتراحات المقدمة من الصندوق والواردة في ورقة غرفة الاجتماع، والتي تعكس جهدا لترجمة الدعوة المنطلقة من الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، لتعزيز التمويل العام لتحسين القابلية للتنبؤ وجودة الموارد إلى إجراءات محددة. ومن ناحية ثانية فقد أشارت تلك الوفود إلى أن صياغة الصندوق للمبادئ المشتركة تختلف عن تلك المقدمة من المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلبت الوفود بالإبقاء على مستوى من الاتساق في سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وعلاوة على ذلك، فإلى

جانب تقدير الوفود للجهود التي يبذلها الصندوق لوضع مفهوم الكتلة الحرجة موضع التنفيذ، ضمن السياق المحدد لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومواءمته تماما مع الإطار المتكامل للنتائج والموارد، فإنهم يلاحظون أن به أوجه قصور من حيث إمكانياته الفعلية لتحسين هيكل وطرائق تمويل الصندوق. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة صقل مفهومه المتعلق بالكتلة الحرجة، والذي سيتطور مع الزمن، إلى جانب اتجاهات التمويل.

٧٤ - وقال أعضاء المجلس إنهم يتطلعون إلى الحوار المنظم المتكرر، الذي سيساعد على تناول تطور المفاهيم والتقديرات أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأعربوا عن توقعهم بأن يُعقد الحوار المنظَّم سنويا كبند دائم في جدول أعمال المجلس إلى جانب إجراء استعراض سنوي للحالة المالية. وسيتيح الحوار المنظَّم للمجلس أن يستعد لاستعراض منتصف المدة للإطار المتكامل للنتائج والموارد، بما في ذلك تنفيذ منهجية استرداد التكاليف. وأوصوا بأن يواصل الصندوق التشاور مع أعضاء المجلس لتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة، مع مراعاة نُهج التمويل المرنة ونماذج اتخاذ القرارات، وشجعوا الصندوق على تقاسم أفضل الممارسات بشأن تمويل الموارد الأساسية وغير الأساسية المحسنة الأكثر جودة، مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، وزيادة تطوير الحوافز لاجتذاب التمويل المرن والقابل للتنبؤ والأقل تخصيصا. وفي ما يتعلق بالصناديق الاستئمانية المواضيعية، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن المعايير المستخدمة لاختيار البلدان التي ستستفيد من تلك الصناديق.

٧٥ - وردا على ذلك، قالت مديرة شُعبة العلاقات الداخلية والخارجية، في صندوق الأمم المتحدة للسكان إنها تتطلع إلى المشاركة النشطة المستمرة من جانب المجلس في المناقشات غير الرسمية بشأن خطة تعبئة الموارد المنقحة. وفي ما يتعلق بمسألة الصناديق المواضيعية، أشارت إلى أن البلدان كثيرا ما تُختار كمستفيدة استنادا إلى أقصى الاحتياجات والأعباء، سواء كان الصندوق الاستئماني معنيا بصحة الأم والوفيات النفاسية، أو الصحة الجنسية والصحة الإنجابية أو السلع المتعلقة بصحة الأم.

٧٦ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٢٥ بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

عاشرا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة

٧٧ - في الملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها المديرة التنفيذية، لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أول دورة تحضرها للمجلس، توجهت بالشكر إلى الوفود على ترحيبهم الحار واعترفت بالعمل الشاق والتفاني من جانب المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي المنتهية ولايتهما. وقالت إنها تسلمت قيادة المنظمة وهي مستقرة ماليا وناجحة. وفي عام ٢٠١٣، بلغ مجموع الارتباطات مع شركاء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١,٩٦ بليون دولار، وهو رقم قياسي غير مسبوق، وقدم المكتب الدعم إلى مشاريع قيد التنفيذ مع شركاء، مجموعها ١ ٢٣٠ مشروعا، وشمل ذلك تمهيد الطرق، وشراء الآلات، وبناء الجسور، وتشييد المستشفيات والعيادات، وتدريب الموظفين، وتوفير الخدمات الاستشارية. وقد جرى كثير من تلك الأنشطة في أماكن نزاعات ودول هشَّة وحالات أمنية شاقة، مثلما هو الحال في العراق، وأفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان واليمن.

٧٨ - وشددت المديرة التنفيذية على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يواصل السعي بصورة أكبر بما يكفل استدامة عمله بصورة حقيقية لما فيه فائدة الأجيال المقبلة. ولا يزال الدعم الذي يقدمه المجلس أساسيا، وقد شجع المكتب على العمل بموارد محلية، لتحقيق نتائج وبناء قدرات وطنية، وذلك مجال يتمتع فيه بميزة نسبية مسلَّم بها. ويتطلع المكتب إلى توسيع شراكاته واستكشاف مسارات مهمة لتمويل التنمية، ولزيادة كفاءة واستدامة عوائد استثمارات الشركاء. وأكدت أن بناء القدرة الوطنية ليس بالغ الأهمية لنتائج التنمية فحسب، بل هو من حُسن الإدراك للأعمال التجارية. وذكرت أن المكتب يتطلع دائما إلى سُبُل جديدة لتقديم مساهمات ملموسة إلى شركائه، وأشارت إلى مذكرة التفاهم الجديدة للمكتب مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي مددت شراكتهما حتى عام ٢٠١٩، فضلا عن مذكرة التفاهم الجديدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأعمال المدنية، والتي سيتم وضعها في صورتها النهائية قريبا.

٧٩ - وأضافت قائلة إن أهمية المجموعة الواسعة من الشركاء أساسية لنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنسبة للمكتب يتعين على تلك الشراكات استخدام مواردها على أفضل وجه للتوصل إلى حلول فعالة في المجالات التي تتمتع فيها بولاية واضحة - مثل إدارة المشاريع المستدامة، والهيكل الأساسي والشراء. ومضت قائلة إنه ولئن كانت المساعدة الإنمائية الدولية في الدول الهشَّة بالغة الأهمية، فإن تعبئة الموارد والتمويل على الصعيد الوطني لهما نفس القدر من الأهمية البالغة وتزداد أهميتهما. وفي عام ٢٠١٣، موَّلت الحكومات

الوطنية ٢٩ في المائة من أعمال المكتب. ويتطلب التعاون الإنمائي الفعال مشاركة الحكومات والتنسيق معها وتوفير الدعم من قبلها؛ ويتعين على المكتب أن يتأهب لمستقبل يقوم فيه بإدارة حجم أصغر من الأموال مع تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية الإدارية، التي ستساعد على زيادة بناء قدرات الشركاء. ويسعى المكتب من خلال تكيفه مع التغيير، إلى أن يظل مواكبا للتغيير. وسيواصل المكتب تيسير التدفق التقليدي للأموال، وسيبين قيمته في مختلف الشراكات العامة – الخاصة وسيواصل القيام بدور الوسيط الأمين بين الحكومات، والمستثمرين في المجالات ذات الأثر الاجتماعي، والجهات المستفيدة. ويستكشف المكتب سُبُل النهوض بشراكاته لتمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي في البنية الأساسية، وإيجاد الوظائف، وتغيُّر المناخ، مع قيامه بتقديم خدمات حسب الطلب إلى الجهات المعنية في المجالات ذات الميزة النسبية، مثل مشاركته كجزء من شراكة مكافحة السُل، والتي اختير المكتب من أجلها بالإجماع لتقديم طائفة واسعة من الخدمات.

٨٠ – وأكدت المديرة التنفيذية لأعضاء المجلس أن المكتب سيواصل تحديد معايير لعمله استنادا إلى المعايير الدولية؛ وسيواصل ويعزز سياسة عدم التسامح تجاه الغش، والانتهاكات الأخلاقية؛ وسيزيد من أعماله المتعلقة بالتدريب؛ وسيعزز ثقافة المساءلة؛ وسيجدد التزامه الراسخ بالشفافية. وأردفت قائلة إنه بالرغم من حالات النجاح، لا تزال التحديات ماثلة في الأفق بشكل كبير، ويتعين على المكتب بشراكة مع الآخرين، أن يتأهب للتصدي لطائفة من المخاطر المرتبطة بذلك، وأن يدعم أرفع معايير النزاهة، وعليه أن يستثمر في تنمية السكان ودعم الزملاء والشركاء الذين اختاروا العمل في أكثر البيئات تحديا، لما فيه فائدة الآخرين وصوب تغيير مستدام حقيقي.

٨١ – وعرضت المديرة التنفيذية، كجزء من بيانها الافتتاحي التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ (DP/OPS/2014/5). وأبرز التقرير الزيادة المطردة في مشتريات الأمم المتحدة، والتي بلغت ١٦,١ بليون دولار في عام ٢٠١٣ أي بزيادة تبلغ٤,٦ في المائة عن سنة ٢٠١٢. وقد أُنفق معظم ذلك المبلغ على المواد الصيدلانية وخدمات الرعاية الصحية، والمعدات الطبية، والنقل، والتشييد والأغذية. وفي السنوات العشر السابقة كانت هناك زيادة إيجابية مستمرة في المشتريات من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال، وتمثل حاليا ما يزيد على ٦٠ في المائة من مجموع مشتريات الأمم المتحدة. وفي ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣، زادت المشتريات من تلك البلدان بما مجموعه بليوني دولار، وكان من بين البلدان العشرة الرئيسية التي زودت مؤسسات الأمم المتحدة بالمشتريات في عام ٢٠١٣، أربعة بلدان نامية وذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقال. وكانت أكبر المشتريات من شُعبة مشتريات الأمم المتحدة، ومن

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالترتيب التنازلي – وتمثل أكثر من ٨٠ في المائة من نفقات مشتريات الأمم المتحدة.

٨٢ – وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن مؤسسات الأمم المتحدة تبدي اهتماما أكبر ودعما أكثر للمشتريات المستدامة. وقد ازداد حجم مشترياتها من أعضاء الاتفاق العالمي بصورة مطردة في السنوات الخمس السابقة. ونشر المكتب للسنة السادسة على التوالي، ملحقا مواضيعيا لتقرير المشتريات السنوي، يركز في عام ٢٠١٤ على الابتكار في مجال المشتريات وفي جانب العرض، وعلى الكيفية التي يمكن بها للمشتريات أن تدفع بالابتكار لأغراض التنمية. ويواصل المكتب تعزيز مشترياته الابتكارية المستدامة دعما لمنظومة الأمم المتحدة ولمجموعة من الشركاء.

٨٣ – ورحب أعضاء المجلس بالمديرة التنفيذية الجديدة وأعربوا عن ثقتهم في مستقبل المكتب تحت قيادتها. وأشادوا بنائب المديرة التنفيذية لقيادته للمكتب بصورة ناجحة أثناء فترة الانتقال. وسلّموا بنجاحات المنظمة، وبولايتها الفريدة وهيكلها الفريد، مما أكسبها سمعة جيدة لإنجاز الأعمال بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية، وأفرد لها مكانا كحاملة لواء لمنظومة الأمم المتحدة. وأشادوا أيضا بسجل متابعة المكتب والتزامه بالشفافية والمساءلة.

٨٤ – ولاحظت مجموعة من الوفود، جهود المكتب لتحسين الكفاءة والفعالية التشغيليتين وتعزيز قدرته في مجالي الرصد والتقييم، وأشاروا إلى مجالات يتعين فيها أن يواصل المكتب عمله أو يقوم بتعزيزه وهي: (أ) السكان، ولا سيما النساء، وذلك بتحسين ظروف العمل، وضمان وجود عقود أكثر قابلية للتنبؤ، وإدارة أداء أقوى للموظفين؛ (ب) تنمية القدرة الوطنية، والمساواة الجنسانية، والابتكار، والشراكات الجديدة، والاستدامة البيئية؛ (ج) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقالوا إنهم يرغبون في معرفة المزيد عن الجهود التي يبذلها المكتب لاستكشاف الشراكات الابتكارية مع القطاع الخاص، فضلا عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشجعوا المنظمة أيضا على السعي من أجل استدامة بيئية أكبر لمشاريعها.

٨٥ – ونظرت الوفود في التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، وأعربوا عن إعجابهم بجودة البيانات واتساع نطاقها، وشددوا على أهمية جمع البيانات، وتحليلها، وتصنيفها، لقياس وتتبع التقدم في مجال التنمية. وأكدوا أن ما كشف عنه التقرير يشير بوضوح إلى الحاجة المتزايدة أكثر من أي وقت مضى إلى توحيد

أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي – سعيا من أجل المكاسب والوفورات، من خلال الحلول الذكية للمشتريات المشتركة. وشددوا على أهمية التماس الفرص لعمليات الشراء الأخضر، وأبرزوا الدور القيادي الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأعربوا عن دعمهم القوي للمكتب من أجل التواصل وتحقيق التآزر في سائر منظومة الأمم المتحدة، وحثوا مؤسسات الأمم المتحدة على الاستفادة من خدمات مشتريات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٨٦ - وشدد أعضاء المجلس على ضرورة إدارة المخاطر بصورة أفضل، وشجعوا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العمل مع الشركاء الآخرين لضمان إدارة المخاطر بكفاءة وبصورة شاملة. وشددوا على أن إمكانيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتحسين كفاءة وإنجازات منظومة الأمم المتحدة لا تزال غير مستغلة بالكامل، في ضوء معرفة المكتب بقدرته في إدارة المشاريع، وخدمات البنية الأساسية والمشتريات في حالات ما بعد النزاع، وما بعد الكوارث والحالات الإنسانية. وأشادوا بالمكتب من أجل مذكرة التفاهم مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذكروا أنه يتطلعون قُدُما إلى قيامه بدور العامل الحفَّاز لمبادرات مماثلة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وشجَّع عدد من الوفود المكتب على القيام بدور أكثر نشاطا في مساعدة البلدان النامية على التغلب على التحديات والعقبات المتعلقة بالمشتريات.

٨٧ - وردا على ذلك، توجَّهت المديرة التنفيذية بالشكر إلى أعضاء المجلس على تأييدهم القوي وتوجيههم. وأشارت إلى أن حاملي رايات أفضل الممارسات الدولية اعترفوا بجهد المكتب من أجل التفوق، وأكدت للوفود أن المكتب سيستمر في هذا الاتجاه. وقالت إن المكتب يتطلع قُدُما إلى تكوين شراكات جديدة قوية، مستفيدا من النجاحات في مجال الكفاءة والفعالية لإظهار قيمته المضافة. وسيأخذ المكتب في الاعتبار المجالات التي أشار أعضاء المجلس إلى ضرورة تحسينها، ويشمل ذلك ما يتعلق بالتقييم، وسيقدم تقريرا إلى المجلس بشأن التمثيل في الدورات المقبلة.

٨٨ - وأشار نائب المديرة التنفيذية إلى إنفاق أكثر من نصف النفقات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على المشتريات، وشدد على ضرورة معالجة المشاكل في ضوء مختلف. فأكد مثلا أنه خلال الثلاثين عاما التي ظلت فيها المؤسسات الثلاث تُعد تقارير بشأن المشتريات، لم تعالج بعد موضوع الإبلاغ عن منشأ السلع، حيث تعكس الأرقام منشأ المشتريات فقط. وأشار

إلى أن حل المشكلة، ينبغي أن يبدأ بتحسين جمع البيانات في النظام المركزي لتخطيط الموارد، ثم التوصل إلى سُبُل للإبلاغ بصورة صحيحة عن منشأ السلع.

٨٩ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٤/٢٦ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة.

الجزء المشترك

حادي عشر - المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

٩٠ - قدم مدير مكتب الإدارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2014/1). وعرض مدير مكتب دعم المشتريات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم المنظمات الثلاث، مجالات تركيز التقرير والاستنتاجات الرئيسية.

٩١ - ورحَّبت الوفود بالتزام المنظمات بالشراء التعاوني، الذي أدى إلى وفورات وتحسينات كبيرة. وقالوا إن تسليم منظومة الأمم المتحدة بفوائد المشتريات المشتركة واعتزامها زيادة ذلك، كان مشجعا لهم. وأضافوا أنهم يرغبون في الاستماع إلى المزيد بشأن الوفورات الفعلية لكل منظمة وبشأن الحوافز لمواصلة الشراء المشترك. وأعربوا عن الدعم لإيلاء الأولوية للاتفاقات الطويلة الأجل، باعتبارها الطريقة المفضلة للعقود، وللجهود المبذولة لضمان استخدام أكبر عدد قدر الإمكان من المنظمات الشريكة لتلك الاتفاقات.

٩٢ - وحثَّت الوفود المنظمات على التماس الفرص سويا لجعل الطلب إجماليا، ولتحديد الكيفية التي يمكن بها أن تؤثر زيادة توحيد عملية الشراء في الأسواق وتتيح أسعارا أفضل،كما تتيح الأمن للإمدادات. وقالوا إنهم مهتمون بتحليل الإنفاق المشترك لأربعة مجالات من خدمات السلع الأساسية ويرغبون في الاطلاع على التقدم؛ وأبدوا اهتمامهم بمعرفة الطريقة التي يمكن بها للدول الأعضاء تيسير تلك المبادرات. ودعوا إلى مضي التعاون المشترك في مجال المشتريات على الصعيد القطري إلى ما هو أبعد من الخدمات والمشتريات المشتركة، بحيث يشمل ذلك المشتريات من السلع والخدمات والبرامج، بما في ذلك أثناء مراحل التخطيط والتنبؤ ووضع المعايير.

٩٣ - وطلبت الوفود معلومات بشأن التحديات التي تواجه المشتريات المشتركة وما تفعله المنظمات للتغلب عليها ولتعزيز المشتريات المشتركة على الصُعُد العالمية والإقليمية والقطرية،

بما في ذلك في مجال مشتريات البرامج. وأشاروا إلى أن هناك اهتماما بمعرفة المزيد عن الأثر الإقليمي للمشتريات المشتركة. وقالوا إنهم يتطلعون قُدُما إلى تقارير إحصائية سنوية في المستقبل بشأن مشتريات الأمم المتحدة، بما في ذلك تفاصيل عن الأصناف، وأحجامها، وقِيَمها مما سيساعد على مراعاة ممارسات الشراء المشتركة والإشارة إلى أنواع النُهُج التعاونية التي يمكن للأمم المتحدة محاكاتها في سائر المنظومة.

٩٤ - وردا على ذلك، أبرز مدير مكتب دعم المشتريات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن المشتريات هي قبل كل شيء مهمة شراكة في الأعمال التجارية؛ حيث لكل منظمة شواغلها المتعلقة بالأعمال التجارية. ويتمثل التحدي في تحديد المعايير المشتركة بشأن مجالات محددة. ويتمثل تحدٍ آخر في الطابع الطوعي لمبادرات المشتريات المشتركة. ويمثل السوق تحديا آخر، نظرا لافتقار القطاع الخاص إلى الحافز لمشاركة الأمم المتحدة. وينشأ تحدٍ آخر من الأثر غير المقصود للشراء المشترك، لموارد ناجمة عن مشتريات يُحتمل تناقصها، والتي بدأت بعض المنظمات تعتمد عليها. وبصورة مماثلة، لا يزال العثور على بيانات متاحة يمثل حجر عثرة لتحديد الفرص وفهم سُبُل المضي قدما. وفي ما يتعلق بالحوافز، هناك أنواع داخلية وخارجية على حد سواء دفعت المنظمات إلى التضافر، ولو أن الحافز الرئيسي هو المنطق البديهي. وسيساعد مزيد من التعاون بشأن تحليل البيانات على توضيح سبل المضي قُدُما. وفي ما يتعلق بالمسألة الإقليمية، فإن المنظمات وإن كانت تتعامل بصورة رئيسية الصعيد العالمي، فإنها تستكشف الأبعاد الإقليمية بشكل أوثق، في ضوء الاحتياجات الإقليمية والتركيز على الشركات المهتمة بالعمل الإقليمي.

٩٥ - وأبرز نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) أن عام ٢٠١٢ سجل نقطة تحول في التقدم في المشتريات المشتركة عندما وضعت الأمم المتحدة أدوات وإجراءات للتنسيق، بما في ذلك من أجل المشتريات المشتركة، والتي شهدت منذ ذلك الوقت نموا متزايدا. والآن وقد أدرج العديد من المنظمات تلك الأدوات والإجراءات الجديدة، سيستمر الاتجاه التصاعدي للمشتريات المشتركة، بينما ستقوم إجراءات تفعيل مبدأ 'توحيد الأداء' بتيسير تطبيقه على الصعيد القطري.

٩٦ - وشدد مدير مكتب الإدارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على توفر جهود منسقة للدفع بالمشتريات المشتركة صوب البرمجة وبعيدا عن التكاليف الإدارية. ومع الاتجاه الصاعد صوب البرمجة المشتركة، تدخل البرمجة المشتركة معادلة البرمجة في مرحلة مبكرة من العملية. وأشار إلى أن منظومة الأمم المتحدة المتضافرة بشكل أكبر ينبغي أن تتخذ خطوات لتنسيق نظم مواردها المؤسسية.

٩٧ - وأبرز نائب المدير التنفيذي، لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن الصعوبات التي تواجه تقدير التقدم كمّيا ناشئة جزئيا من عدم اتفاق المؤسسات على تعاريف المشتريات المشتركة، والتدوير المستمر للقضايا التي لم تتم تسويتها. وتفتقر المؤسسات أيضا إلى حوافز للاشتراك في مشتريات مشتركة عند حدوث ما يلي: (أ) فقد الإيرادات أو الرؤية بسبب المشتريات المشتركة؛ (ب) إدارة ميزانيات غير قابلة للاستبدال؛ أو (ج) السعي إلى حماية مصالح مكتسبة. وأشار إلى حافزين محتملين لمواصلة المشتريات المشتركة وهما: ضمان عدم 'معاقبة' المنظمة لاتباع نهج المشتريات المشتركة عندما يكون ذلك خلافا للمنطق البديهي للأعمال التجارية، وإفساح مجال 'للمركزية الذكية' للمشتريات، نظرا لأن معظم الوفورات تحدث على مستوى المقر. وشدد على أهمية تلك الحوافز وعلى دعم المجلس، وخاصة عندما تكون المثبطات قوية إلى حد كبير.

٩٨ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠١٤ بشأن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المشتريات المشتركة.

ثاني عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٩ - عرض نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج)، التقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (UNAIDS) (DP/2014/24-DP/FPA/2014/16 and Corr.1). وقدم المدير، المؤقت لمكتب دعم السياسات والبرامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضا بشأن التقرير.

١٠٠ - وأشاد أعضاء المجلس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مساهماتهما في البرنامج المشترك. وأشاروا إلى زيادة حالات العدوى الجديدة، ولا سيما بين النساء، وعدم إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وقالوا إن نهج صندوق الأمم المتحدة للسكان القائم على الحقوق، أكثر أهمية من ذي قبل. وأعرب الوفود عن دعمهم القوي لتعزيز الصلات بين الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية. وأعربوا عن ترحيبهم بالتعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واليونيسيف، بشأن التثقيف الجنسي والخدمات المواتية للشباب، وبخاصة في

سياق مبادئ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن تقسيم العمل، وطلبوا تفاصيل عن ذلك.

١٠١ - وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لتركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ربط التنمية المستدامة بالصحة، والأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وأشادوا بنهجه المتعدد القطاعات والساعي إلى تحقيق العدالة. وأضافوا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له دور مهم يقوم به في دعم تنفيذ نموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسُل، والملاريا ولتعزيز إدارة المخاطر. وأشاروا إلى أنه أثناء الجلسة الثالثة والثلاثين لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك طلب المجلس من برنامج الأمم المتحدة المشترك اتخاذ خطوات لتعزيز الترابط والتنسيق بين وكالات الدعم التقني الثنائية والمتعددة الأطراف، وطلبت الوفود آخر المستجدات بشأن التقدم، ولا سيما ما يتعلق بنموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي على الصعيد القطري، مع التركيز على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وأبرزوا دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ منح الصندوق العالمي، والتي عمل فيها كمستفيد رئيسي مؤقت، وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع ببناء القدرة الوطنية بشكل مكثف، ومنتظم أكثر وتعزيز إعداد استراتيجيات الخروج.

١٠٢ - وناشد بعض الوفود المنظمات على توخي الحذر بشأن التقدم في مكافحة الوباء والإبقاء على وجودهم المادي في البلدان التي لم تستقر فيها الحالة بعد. ورحبت الوفود بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم البلدان من أجل اجتذاب التمويل المستقر المرتبط بالإيدز، وشددوا على أهمية تدابير الوقاية للشباب والمراهقين، وهو ما ينبغي أن تقوم فيه الأسر بدور أكبر.

١٠٣ - وأشار عديد من الوفود إلى فعالية إطار النتائج والمساءلة للميزانية الموحدة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إبلاغ التقدم المشترك والإنجازات المشتركة. ومع تسليمهم بجودة التقرير، طلبوا تفاصيل عن الأنشطة الفعلية. ولفتوا الانتباه إلى الغايات الثلاثة المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لما بعد عام ٢٠١٥، والتي أيدتها الدول الأعضاء في الاجتماع الثالث لتنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك، والتمسوا تقييما أوليا - يشمل ما كان يلزم إنجازه - بشأن المساهمات المتوقعة للمنظمات. وطلبت تلك الوفود آخر المستجدات في ما يتعلق بالمناقشات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن تلك المسألة، كجزء من المفاوضات الرسمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم بالنسبة لبرنامج الأمم

المتحدة والجهات المشاركة في رعايته التمكن من تحديد حجم ما هو مطلوب ومداومة الاطلاع بانتظام على سير الأمور. وأكد أعضاء المجلس التزامهم بتوفير الدعم للاستجابة القوية الجيدة التنسيق بمشاركة أطراف متعددين لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبدعم من برنامج مشترك قوي من جانب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يكون عنصراه الرئيسيان هما الشمول وعدم التمييز.

١٠٤ - وردا على ذلك، أشار نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) أنه في ما يتعلق بالوقاية لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي ما يتعلق بالتحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز الاهتمام على التكامل والاندماج. ويتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتولى زمام القيادة في ما يتعلق بالاندماج، وأن يكفل إجراء تحليل أقوى كثيرا للتخطيط، والرصد وإعداد تقارير بشأن السُبُل التي يتم بها مراعاة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في تنظيم الأسرة، والتثقيف الجنسي الشامل بما في ذلك مع الأسر، والعنف الجنساني، بما في ذلك مع الرجال. وفي ما يتعلق بالمجال الإنساني، يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يفهم أثر عدم الاستقرار والهشاشة على نقل العدوى، وعلى السكان المصابين بالفيروس. ويتخذ الصندوق نهجا كليا متكاملا، يركز على شخص الفرد مع إيلاء الاعتبار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في المستقبل.

١٠٥ - وأشار المدير المؤقت لمكتب دعم السياسات والبرامج، إلى أن البرنامج الإنمائي أحاط علما بطلب معلومات إضافية بشأن متطلبات التنفيذ. وقال إن تنمية القدرة وبناء استراتيجية الخروج متأصلان في ما يقوم به البرنامج الآن بشراكة مع الصندوق العالمي؛ فقد انتقل البرنامج الإنمائي بالفعل إلى خارج ٢٢ بلد كمستفيد رئيسي. وفي الحالات التي تعرض فيها البرنامج الإنمائي لضغط كي يغادر البلد، أو يسلم برنامجا من برامج الصندوق العالمي بصفته مستفيدا رئيسيا من المنح التي يقدمها، دون أن يُكمل دور تنمية القدرة، كثيرا ما دُعي البرنامج الإنمائي مرة أخرى نتيجة للإلغاء في وقت مبكر. وقد سعى البرنامج الإنمائي دائما إلى الخروج في اللحظة المناسبة. وحرص البرنامج الإنمائي على الإبقاء على وجود مادي له في بلدان ليس فيها برامج مستقرة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وسيُوفر معلومات بشأن أفضل الممارسات عن مشاركة الأسرة. وفي ختام كلمته شدد على أن اعتماد الدول الأعضاء للغايات الثلاث المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيكون أساسيا لحصول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الولاية من أجل الإنجاز بنجاح.

١٠٦ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2014/24–DP/FPA/2014/16 and Corr.1).

ثالث عشر - الزيارات الميدانية

١٠٧ - قدم المقررون تقارير كل منهم بشأن الزيارة الميدانية المشتركة للمكاتب التنفيذية التي قام بها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،وصندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي إلى بنما والسلفادور (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2014/CRP.8) فضلا عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى فيجي وساموا (DP/FPA/2014/CRP.2).

١٠٨ - وشدد أعضاء المجلس في تعليقاتهم العامة على جدوى الزيارات الميدانية التي تعطيهم خبرة مباشرة عن الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة في الميدان، ومساعدتها على فهم مركزها على الصعيد القطري بالتعاون مع الحكومة والشركاء. وأبرز الوفود أيضا أهمية ترابط منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج على الصعيد القطري، والاستفادة من مزاياها النسبية المختلفة.

١٠٩ - أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية إلى بنما والسلفادور (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2014/CRP.8).

١١٠ - أحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي إلى فيجي وساموا (DP-FPA/2014/CRP.2).

خامس عشر - مسائل أخرى

مرفق البيئة العالمية: تعديلات على صك مرفق البيئة العالمية - مذكرة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١١ - عرض المدير المؤقت لمكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المذكرة المقدمة من المدير بشأن مرفق البيئة العالمية: التعديلات على صك مرفق البيئة العالمية (DP/2014/23).

١١٢ - وأعرب وفد عن القلق لأن القرار الذي اتخذه مجلس مرفق البيئة العالمية في جمعيته الخامسة المعقودة في عام ٢٠١٤، قد تترتب عليه آثار بالنسبة لتمويل الموارد العادية المقدمة

إلى البلدان النامية. والتمست الوفود إيضاحا بشأن ما إذا كان قد أُجري تقييم لتحديد ما سيترتب على ذلك من آثار.

١١٣ - وردا على ذلك، أكد المدير المؤقت لمكتب دعم السياسات والبرامج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأعضاء المجلس أن قرار مجلس مرفق البيئة العالمية لن يكون له أثر البتة على مقدار أو حجم الموارد العادية المخصصة للبلدان النامية المؤهلة. وأضاف قائلا إن البلدان غير المؤهلة فقط هي المشمولة بذلك؛ وليست تلك التي خُصصت لها موارد بالفعل. والواقع أن القرار لا يؤثر في المقادير العالمية أو الفردية المخصصة للبلدان.

١١٤ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٨/٢٠١٤ بشأن مرفق البيئة العالمية: تعديلات على صك مرفق البيئة العالمية.

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

١١٥ - في البيان الذي أدلى به أمام المجلس، نائب رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ركّز على ثلاث قضايا رئيسية وهي: التغييرات التنظيمية الجارية، طرائق العقود، التوازن والتنوع في الإدارة وفي ما بين الموظفين. وقال إن مجلس الموظفين على أهبة الاستعداد لمناقشة تلك القضايا والحلول الممكنة مع المنظمات المعنية.

١١٦ - أحاط المجلس التنفيذي علما ببيان نائب رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.